تغطية

المشاركون في مؤتمر الاتحاد البرلماني بالدوحة:

الأولوية للأمن الجماعي العربي فـــ

أكد رئيس مجلس الشورى الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ أن مشاركة المملكة العربية السعودي ممثلة في مجلس الشورى في المؤتمر السابع عشر للاتحاد البرلماني العربي في العاصمة القطرية الدوحة، جاء ضمن توجيهات خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود – حفظه الله- لمجلس الشورى ومؤسسات الدولة بأن تكون المملكة في الصفوف الأمامية في دعم المسيرة العربية والإسلامية وأهمية تذليل كافة العقبات التي تقف عائقاً نحو تعزيز العمل العربي المشترك في مختلف المحافل وخاصة المحافل البرلمانية التي تعد بوابة مهمة للشعوب العربية لتعزيز مواقفها إزاء مختلف القضايا التي تواجهها.

وأوضح معاليه في تصريح صحفي أن الظروف التي مرت بها بعض الدول العربية ربما تمنح المؤتمر أهمية خاصة، مع الأمل في إيجاد صيغة برلمانية جديدة تضمن مستقبلاً أفضل للشعوب العربية في ظل ما يحيط بها من تحديات تفرضها طبيعة هذه المرحلة.

وقال معاليه: "إننا نهدف جميعاً لتحقيق التعاون والعمل يداً واحدة لكل ما فيه خير امتنا العربية والإسلامية "، منوهاً بالنجاحات التي حققتها بعض الدول العربية في مجال مكافحة الإرهاب.

وكان المؤتمر السابع عشر للاتحاد البرلماني العربي قد عقد أعماله في العاصمة القطرية الدوحة تحت رعاية صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني أمير دولة قطر بحضور رؤساء الاتحادات العربية وعدد من أصحاب المعالي الوزراء والمسئولين بالدولة وممثلي عدد من المنظمات الإقليمية والدولية المعنية.

وأبرز رئيس المجلس في كلمته ضمن أعمال المؤتمر السابع عشر للاتحاد البرلماني العربي حرص المملكة العربية السعودية على استقرار جمهورية مصر العربية وسلامة وأمن شعبها، مؤكداً أن مكتسبات ومقدرات مصر جزء لا يتجزأ من مكتسبات ومقدرات الأمتين العربية والإسلامية لتواصل دورها الريادي في جميع المحافل العربية والإسلامية والدولية.

وقال: "إن ما يشهده عالمنا من تحولات وتحديات في سائر الميادين تقتضي الحاجة معه إلى مزيد من العمل على التطوير الشامل في جميع الميادين بما يحقق متطلبات التنمية الشاملة المستديمة في أوطاننا العربية، كما تقتضي دقة المرحلة إيلاء التضامن العربي العناية التي يستحقها في بعده الشمولي النبيل، لتقوية التماسك بين البلدان العربية، وتعزيز التكافل والتعاون فيما بينها، لتطوير ذواتها، ومزيد دعم لكيانها، مع الأخذ بأسباب التقدم".

وأضاف: "أن أمتنا في أشد الحاجة اليوم إلى أن توحد صفوفها وجهودها، وتحسن استغلال مواردها الطبيعية والبشرية الهائلة، وهي متمسكة بأصولها وخصوصياتها، عازمة بإيمان واقتدار على استثمارها الاستثمار الأمثل، بما يعود على شعوبها بالرفاهية والحياة الكريمة، لتصل ثمراتها العالم أجمع".

واستطرد معاليه قائلا: "إن مفهوم الديمقراطية الذي يشكل أحد محاور نقاشاتنا في هذا المؤتمر يتطلب منا الخروج برؤى يتفق عليها الجميع، تراعي التنوع الثقافي والحضاري، وتترجم مبادئ العدل والحرية والمساواة، والحفاظ على الكرامة وحقوق الإنسان، حتى نتجنب كثيراً من المآسي الإنسانية المريرة والمؤلمة، التي تؤرق ضمير المجتمع الدولي".

وبين معاليه أنه في كل مرة ينعقد فيه هذا المؤتمر ينتاب الجميع شعور بالأمل الممزوج بالترقب إزاء ما يمكن أن يسفر عنه اجتماع على هذا المستوى الرفيع، من مواقف وقرارات تضعنا في الطريق المؤدي إلى حل قضايانا ومشكلاتنا، خاصة المزمن منها مثل القضية الفلسطينية التي كانت وما زالت محور اللقاءات والمؤتمرات على امتداد العقود المنصرمة.

وقال: "ما يحز في النفس أن قضية العرب الأولى وما صاحبها من مضاعفات وتعقيدات، ما زالت تراوح مكانها من حيث استمرار الظلم والتنكيل الواقع على أبناء الشعب الفلسطيني، وحرمانه من ممارسة أقل حقوقه الإنسانية والسياسية، بما في ذلك حقه المشروع في إقامة دولته المستقلة القابلة للحياة، التي يتوفر فيها العيش الكريم لشعب طالت معاناته واستعصت قضيته العادلة على كل الحلول والمبادرات المطروحة".

وقال معالي الدكتور عبدالله آل الشيخ: "إن مستقبل فلسطين، ومصير القدس الشريف، ووضعية الإرث التاريخي في الأراضي المحتلة، يظل مرتبطاً ارتباطاً وثيقاً بحال الأشقاء الفلسطينيين قيادة وفصائل، ومدى بلوغهم الحد الأدنى من التوافق فيما بينهم، الأمر الذي يجعل من التضامن العربي، ووحدة الصف الفلسطيني، ضرورة قصوى، ومطلب أساس، لا يمكن التقليل من شأنه وإن التشرذم والفرقة والتباعد في المواقف السياسية بين الفصائل الفلسطينية هو الذي أوصل الكيان الفلسطيني إلى الواقع المؤلم الذي نشاهده اليوم".

ورأى معاليه إن معالجة القضية الفلسطينية تتركز في وحدة الشعب الفلسطيني ووحدة القرار وعدم وجود ثغرات يدخل منها من يسيء إلى الشعب وقضيته.

وتطرق معالي رئيس مجلس الشورى إلى مخاطر الانحراف الفكري، والتعصب المذهبي وتسييسهما؛ مؤكداً أن ذلك يحتاج عملاً مشتركاً ومنسقاً لمكافحة إفرازات هذه التوجهات وتأثيراتها الخطيرة على الواقع، يقول الحق تبارك وتعالى ((وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَلَا تَنَازَعُوا فَتَفْشَلُوا وَتَذْهَبَ رِيحُكُمْ وَاصْبِرُوا إِنَّ اللَّهَ مَعَ الصَّابِرِينَ)).

وقال معاليه: "الخلاف كفيل بتحويل الاتفاق إلى فشل، والقوة إلى ضعف، والوحدة إلى أشلاء، لقد عاشت مرارتها أمم سبقت فكان عاقبة أمرها خسراً، ويشهد واقعنا الحاضر في عدد من المواقع في العالم تمكن العدو من الأشقاء حتى صار الخلاف بينهم أعظم من خطر عدوهم، يتأكد فيها أن الخلاف شر محض لا خير فيه، ويبين بجلاء من المستفيد والخاسر".

وأضاف: "أن أعداء الأمة يحدقون بها ويتربصون بها

ـــــي جميع التحركات

الدوائر، ويسعون في إذكاء نيران الخلافات، جاعلين من تنوع الفكر أو المذهب وقوداً لنشر الخلاف وبث الفرقة، ثم الإمساك بخيوط المصالح يمدون يداً داعمة لهؤلاء والأخرى إلى أولئك، فيقرروا بعدها مصير الأشقاء".

ولفت رئيس مجلس الشورى في ختام كلمة إلى أهمية العمل على تحقيق الأهداف والمبادئ النبيلة التي من أجلها تم إنشاء هذا الاتحاد، وفي مقدمتها استصدار التشريعات التي تضمن حفظ الحقوق، وتأمين العدالة، والابتعاد عن الازدواجية، الذي من شأنه أن يعزز تفاؤلنا وأملنا في أن نوفق إلى مزيد فعل وإنجاز لما يحقق الأمن لبلداننا، ويحافظ على وحدتنا وأن نكرس العمل البرلماني العربي المشترك في أفضل صيغه، مؤكد ثقته في أن هذا الاجتماع سيوفر فرصة ثمينة لتناول ودراسة العديد من القضايا والمسائل بروح من التعاون والتفاؤل.

هذا وقد شارك عضو مجلس الشورى عضو الاتحاد البرلماني العربي الأستاذ عبدالله بن محمد التاصر في اجتماع اللجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني العربي والتي ناقشت عددا من الموضوعات المدرجة على جدول أعمالها شملت تنفيذ قرارات الدورة السابعة للجنة التنفيذية والتحضير للمؤتمر السابع عشر للاتحاد البرلماني العربي، ومجلة الاتحاد نصف السنوية ومؤتمر تونس حول "المرأة العربية في البرلمان" ومشروع ميزانية الاتحاد لعام ٢٠١١م.

كما شارك عضو مجلس الشورى الأستاذ عبدالرحمن بن ناصر العطوي في اجتماعات لجنة الشؤون المالية والاقتصادية حيث تم مناقشة عدد من الموضوعات المعروضة أمام اللجنة.

والتقى معالي رئيس مجلس الشورى الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ بمعالي رئيس مجلس النواب الأردني فيصل الفايز وذلك على هامش أعمال المؤتمر السابع عشر للاتحاد البرلماني العربي الذي عقد في العاصمة القطرية الدوحة.

وتركز الحديث خلال اللقاء على العلاقات الثنائية بين البلدين الشقيقين وسبل تعزيزها، والتعاون البرلماني بين مجلس الشورى ومجلس النواب الأردني، والموضوعات المدرجة على جدول أعمال المؤتمر.

وأكد المؤتمر في بيانه الختامي أهمية تحقيق التضامن العربي ورص الصفوف لمواجهة التحديات التي تواجه

الأمة وتجاوز الصعاب التي تعترض نهضتها وتطورها.

وفيما يتعلق بالأوضاع العربية الراهنة أعرب رؤساء البرلمانات والمجالس التشريعية العربية عن قناعتهم الراسخة بأن التضامن العربي يشكل القاعدة الأساسية التي لا غنى عنها لتعزيز قدرات الدول العربية، والأداة الفعالة لتوحيد طاقات الأمة العربية، وتوفير مقومات التنمية الشاملة، وتطوير الديمقراطية وحماية حقوق الإنسان، وتعزيز المكانة الدولية لجميع الدول العربية.

كما أعربوا عن قناعتهم أيضاً بالترابط الوثيق بين مستقبل الأمن الوطني لكل دولة عربية ومستقبل الأمن العربي، وشدد على ضرورة إعطاء الأولوية للأمن الجماعي العربي في جميع النشاطات والتحركات التي يقوم بها القادة العرب والحكومات والمنظمات العربية على جميع المستويات وعلى الأصعدة.

وأكد المؤتمر في بيانه ضرورة تحييد العلاقات العربية عن الخلافات السياسية بين الدول الشقيقة، وتكثيف الزيارات واللقاءات البرلمانية العربية بغض النظر عن الخلافات السياسية مما يساعد على تخفيف الاحتقان السياسي وكسر حدة الخلافات العربية.

وحث البيان على مواصلة مسيرة التحديث والتطوير في الوطن العربي بما يكفل تعزيز الممارسة الديمقراطية، وتوسيع المشاركة السياسية، وترسيخ قيم المواطنة والثقافة الديمقراطية وترقية حقوق الإنسان وإفساح المجال للمجتمع المدني ليمارس دوره في عملية بناء المجتمع، وتمكين المرأة من القيام بدور بارز في مجالات الحياة العامة كافة.

وناشد المؤتمر القمة العربية القادمة التي ستعقد في بغداد دراسة الأحداث التي تمر بها المنطقة العربية ووضع إستراتيجية مرنة لضمان الاستقرار الداخلي في البلدان العربية انطلاقاً من مبادئ التضامن العربي والتعاون الشامل بين البلدان الشقيقة.

ودعا المؤتمر في بيانه إلى إنشاء لجنة من رؤساء البرلمانات والمجالس التشريعية العربية برئاسة رئيس الاتحاد البرلماني العربي، تكلف باتخاذ المبادرات فيما يتعلق بتعزيز الثقة في العلاقات العربية- العربية وتسوية القضايا العربية الخلافية.

ولدى مناقشته القضية الفلسطينية، أعاد المؤتمر إلى الأذهان جميع القرارات الصادرة عن مؤتمرات الاتحاد ومجالسه السابقة حول القضية الفلسطينية، وأكد أنها القضية المركزية للأمة العربية، وأنه لا سلام ولا استقرار في منطقة الشرق الأوسط بدون حل عادل وشامل للقضية الفلسطينية على أساس قرارات الشرعية الدولية ينهي الاحتلال الإسرائيلي ويحفظ للشعب الفلسطيني حقه في العودة وإقامة دولته المستقلة، وعاصمتها القدس على جميع الأراضي الفلسطينية التي احتلت منذ يونيو ١٩٦٧.

وجدد المؤتمر رفضه وإدانته لكل ما قامت وتقوم به إسرائيل من محاولة لفرض الأمر الواقع على المناطق الفلسطينية عامة والقدس خاصة بتغيير وضعها الديمغرافي عن طريق الاستمرار في الاستيطان وبناء

جدار الفصل العنصري وتهجير السكان وهدم منازلهم ومصادرة أراضيهم وتقطيع أوصال الأراضي الفلسطينية المحتلة، وعزل القدس عن محيطها العربي، وإجراء حفريات أسفل الحرم القدسي الشريف وفي محيطه بهدف خلخلة أساساته تمهيداً لانهياره وإقامة ما يسمى بهيكل سليمان على أنقاضه.

ودعا المؤتمر الحكومات العربية كافة إلى الوفاء بالتزاماتها لدعم صمود القدس وأهلها، وفقاً لقرار القمة العربية في سرت في (مارس) ٢٠١٠.

ولفت البيان النظر بشكل خاص إلى ما قامت به إسرائيل من هدم لفندق شبرد في القدس بما يمثله من رمزية فلسطينية كونه كان مقراً للشيخ الحاج أمين الحسيني – رحمه الله – مفتي فلسطين السابق يلتقي فيه مع رجالات فلسطين ومجاهديها.

ودعا في هذا الصدد إلى عقد جلسة خاصة للاتحاد لمناقشة موضوع القدس وما تتعرض له من مخاطر، ومحاولات إسرائيلية آثمة لتهويدها وطمس هويتها العربية الإسلامية.

وثمن المؤتمر عالياً تنامي التوجه الدولي للاعتراف بدولة فلسطين المستقلة على حدود الرابع من يونيو ١٩٦٧، والمتمثل بقيام عشر دول بذلك إضافة إلى أكثر من مائة دولة سبق أن اعترفت بدولة فلسطين منذ عام ١٩٨٨ وعبر عن أمله أن تتتابع الاعترافات لما لذلك من تأثير حاسم على مجريات الصراع في منطقتنا وإرجاع القضية الفلسطينية إلى حضنها الدولي.

ودعا جميع برلمانات العالم إلى الضغط على حكوماتها للاعتراف، أو تأكيد الاعتراف، بدولة فلسطين على حدود الرابع من يونيو ١٩٦٧ ودعم توجهها بالذهاب إلى الأمم المتحدة للاعتراف بها عضواً كامل العضوية في المنظمة الدولية.

وشدد البيان الختامي الصادر عن المؤتمر السابع عشر للاتحاد البرلماني العربي على ضرورة تضافر الجهد العربي الرسمي والشعبي في دعم طرح قضية الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة على مجلس الأمن الدولي لإنجاح استصدار قرار يؤكد إدانة مجلس الأمن للاستيطان الإسرائيلي.

كما أدان التوجهات والممارسات الإسرائيلية لإعلان يهودية الدولة، لما لهذا الإجراء من خرق فاضح لجميع قرارات الشرعية الدولية وتهديد حقوق الشعب الفلسطيني معرباً عن قلقه البالغ للانقسام الذي تعيشه الساحة الفلسطينية.

ودعا جميع فصائل العمل الفلسطيني وقواه الفاعلة إلى الارتقاء إلى مستوى الأحداث، والتوجه الصادق إلى إعادة اللحمة بين صفوفها كطريق وحيد لمواجهة التطرف والتعنت الإسرائيلي.

رئيس المجلس مع رئيس مجلس الشعب السوري

وحول الإرهاب أكد المؤتمر مواقف الاتحاد البرلماني العربي بشأن هذه الظاهرة الواردة في قرارات مجالسه ومؤتمراته السابقة وشدد في هذا الصدد على ضرورة التمييز بين الإرهاب وحق الشعوب في المقاومة من أجل تحرير أراضيها من الاحتلال واستعادة حقوقها المشروعة وفقاً للمواثيق والقرارات الدولية، مجدداً دعمه وتأييده لمبادرة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز في إنشاء مركز دولي لمكافحة الإرهاب تحت مظلة الأمم المتحدة.

وأدان الإرهاب بجميع أشكاله وصوره وممارساته، داعياً إلى تضافر الجهود الوطنية والإقليمية والدولية لوضع حد لهذه الظاهرة الخطيرة، وضرورة تجفيف منابع تمويله وتجريم دفع الفدية للتنظيمات الإرهابية. واستنكر المؤتمر الربط المتعمد بين الإرهاب والإسلام، دين التسامح والسلم، وأكد أن الإرهاب لا دين له.

وطالب المؤتمر بخلو منطقة الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل، مؤكدا المؤتمر على جميع القرارات الصادرة عن جامعة الدول العربية والاتحاد البرلماني العربي والاتحاد البرلماني الدولي ومؤتمرات الحوار البرلماني العربي - الأوروبي، والعربي - الإفريقي ومنظمة المؤتمر الإسلامي ذات الصلة بتحويل منطقة الشرق الأوسط إلى منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل.

وأدان في هذا الخصوص عدم انضمام إسرائيل إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ووجه البيان الختامي للمؤتمر السابع عشر للاتحاد البرلماني العربي التحية للشعب التونسي وتمنى له أن يتمكن من النهوض بمسؤوليات بناء دولة القانون المرتكزة على توسيع المشاركة وتعميق الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان والنهوض الاقتصادي. كما أعلن عن تضامنه الكامل مع الشعب المصري في هذه الظروف الصعبة التي يجتازها، وأكد أن أصالة وعراقة الشعب المصري كفيلة بضمان تجاوزه لهذه المرحلة الحرجة واستعادة استقراره وأمنه ووضع الأسس الكفيلة بنهوضه السياسي والاقتصادي والاجتماعي.

وأدان التدخلات الأجنبية في الشؤون الداخلية لمختلف الأقطار العربية ومحاولة توجيه النظام السياسي العربي داعياً إلى ترسيخ الحكم الرشيد في الوطن العربي واحترام مبادئ العدالة والمساواة والحريات العامة وإبداء الرأي بكل الوسائل المشروعة والقانونية.

وجدد المؤتمر إشادته بالتزام الحكومة السودانية وقبولها بنتائج استفتاء حق تقرير المصير بجنوب السودان لكونه وفاءً لعهد قطع باتفاق السلام الشامل وأحد أهم استحقاقاته مؤكداً دعمه لجهود السودان الساعية للعمل الجاد المشترك لإنفاذ ما تبقى من بنود في القضايا العالقة.

ورفض البيان الختامي للمؤتمر بشكل قاطع قرار المحكمة الجنائية الدولية بحق رئيس جمهورية السودان، واعتبره خرقاً فاضحاً للقانون الدولي، وانتهاكاً سافراً للسيادة الوطنية لجمهورية السودان ويمثل سابقة خطيرة في العلاقات الدولية، كما أدان سياسة المعايير المزدوجة التي تنتهجها بعض الدول والمؤسسات الدولية التي تتعمد استغلال القانون الدولي ومخالفته ضد بعض الدول وتغض الطرف عن دول أخرى تنتهك القانون الإنساني الدولي وترتكب أبشع الجرائم.